مقال رأي

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

قمة بغداد.. التنمية الاقتصادية في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية

د. إبراهيم أديب إبراهيم

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

قمة بغداد.. التنمية الاقتصادية في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية الدراسات الاقتصادية

الاصدار /مقال رأي

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية

د. إبراهيم أديب إبراهيم / جامعة الموصل، نائب رئيس منظمة بوابة الشرق للتنمية المستدامة

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

مقدمة

يمكن القول إن العراق اليوم يقع في مركز وقلب الفرص الاقتصادية، وأن الفرص للتنويع باتت اليوم أكثر توافراً من قبل، ويمكن للعراق أن يحيي موقعه في قلب العالم القديم، كمحور ونقطة التقاء وعبور، وميسر للفرص التنموية الإقليمية والعربية، والدولية. يجمع المراقبون للشأن السياسي العالمي والإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، على أن قمة بغداد تأتي في ظرف حساس للغاية، إذ تشهد المنطقة تحولات سياسية كبيرة على صعيد إعادة تشكيل توازنات القوى الإقليمية والعالمية، في ظل الصراعات الإقليمية والدولية الخطيرة... وفي مواجهة هذه التحولات والتحديات الكبيرة برزت إلى واجهة الاهتمام ملفات من مثل: الأمن الغذائي في ظل التغيرات المناخية، والربط الطرقي والنقل البري والبحري، وتأمين إمدادات الطاقة، وغيرها من الملفات التي تشكل عصب الحياة الاقتصادية لبلدان المنطقة التي بات من المفروض عليها أن تعبئ مواردها الطبيعية والمالية والبشرية من أجل أن تؤمن مقومات الحياة الاقتصادية، وتضمن تدفق السلع والخدمات في حال حدوث أي أزمة إقليمية أو دولية، على غرار أزمة الحرب الروسية الأوكرانية، أو أزمة الصراع الهندي الباكستاني، فضلاً عن حرب غزة وتداعياتها الإقليمية والدولية.

لقد جاء انعقاد القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، في دورتها الخامسة، متزامناً مع انعقاد القمة العربية في دورتها الرابعة والثلاثين، ليؤكد أهمية الملفات الاقتصادية وحساسيتها بالنسبة للمنطقة. كما تضمّن «إعلان بغداد» تأكيداً على مجموعة من التحديات الاقتصادية التي تواجه البلدان العربية، في مقدّمتها: الأمن المائي، والأمن الغذائي، والصحي، والطاقة، ومواجهة التغيرات المناخية.

وقد قُدِّمت مبادرات عدة في سياق القمة العربية التنموية، من أبرزها: الاستراتيجية العربية للأمن الغذائي للفترة (2025-2035)، والخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي لعام 2030، والمبادرة العربية لتحقيق الأمن الغذائي من الحبوب، ومشروع تسمية وتطوير المجترات الصغيرة في المنطقة العربية، والاستثمار في الموارد البشرية الصحية، وغيرها من المبادرات.

دور العراق في طرح المبادرات الاقتصادية

برز دور العراق بوصفه المهندس لخطة العمل الاقتصادي المشترك، حيث قدم العديد من المشاريع والمبادرات في مجال تعزيز العمل العربي المشترك في مختلف المجالات التنموية. ومن أبرز هذه المشاريع والمبادرات:

1. المبادرة العربية للدعم الإنساني والتنموي لعدد من الدول العربية، مثل الجمهورية العربية السورية، والجمهورية اليمنية، وجمهورية السودان، ودولة ليبيا، والجمهورية اللبنانية؛ وإنشاء الصندوق العربي لدعم جهود التعافي وإعادة الإعمار من آثار الأزمات، والتبرع بمبلغ قدره 40 مليون دولار أمريكي إلى صندوق الاعمار والتعافي في المنطقة العربية، وخصص العراق 20 مليون دولار أمريكي لدعم الجهود الإنسانية، وإعادة الإعمار في قطاع غزة، و20 مليون دولار أمريكي لدعم جهود إعادة الإعمار في الجمهورية اللبنانية.
2. دعوة الدول العربية للمشاركة في مشروع طريق التنمية، بصفته من المشاريع العربية التنموية والاستراتيجية في المنطقة التي ستساهم في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي والتنمية المستدامة، وسيوفر فرصة ربط الدول العربية ببعضها والأسواق الأوروبية.
3. مشروع عهد الإصلاح الاقتصادي العربي للعقد القادم، الذي يهدف إلى بناء فضاء اقتصادي عربي متكامل يتميز بالديناميكية والقدرة التنافسية، ويُعزز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية الأعضاء.
4. المبادرة العربية لتحقيق الأمن الغذائي من الحبوب، التي تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية عبر وضع سياسات زراعية ومائية متكاملة مدعومة بالدراسات والبحث العلمي.
5. إنشاء المركز العربي للذكاء الاصطناعي، واستضافته في بغداد.
6. تأسيس المبادرة العربية للبحث العلمي في الذكاء الاصطناعي، والتقنيات المتقدمة.
7. إنشاء التحالف العربي لحماية الموارد المائية لتعزيز الجهود المشتركة لحماية الموارد المائية واستدامتها في المنطقة العربية.
8. مبادرة بغداد لتعزيز التعاون العربي في مواجهة التحديات البيئية والتغير المناخي.

9. مبادرة دعم الدول العربية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)، ومجموعة وحدات الاستخبارات المالية (EGMONT) التي تركز على التوصيات الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) كإطار مؤسسي لتعزيز النزاهة المالية.

إن ما يميز هذه المبادرات هو استجابتها للتحديات الاقتصادية التي تواجهها البلدان العربية، وفي مقدمتها العراق، ما جعلها تحظى بإشادة واضحة من قبل قادة الدول العربية، الذين أبدوا استعدادهم لتقديم الدعم المطلوب لها، طالما أنها تلبي احتياجاتهم وتستجيب لمخاوفهم.

مكاسب العراق من المبادرات الاقتصادية لقمة بغداد

جاءت المبادرات الاقتصادية بما ينسجم مع تطلعات العراق وخططه المستقبلية للتنمية الاقتصادية، بحيث يمكن توظيف هذه المبادرات في إرساء دعائم تحول اقتصادي كبير يشمل العراق ودول الجوار، سواء دول الخليج العربي أو سوريا والأردن وحتى لبنان. إذ إن تحقيق التكامل الاقتصادي بين هذه البلدان يثمر عن فوائد اقتصادية هائلة، فدول الخليج العربي تزخر برؤوس الأموال التي تبحث عن استثمارات مربحة تقلل من اعتمادها على عائدات النفط، لاسيما في ظل التقلبات الاقتصادية والسياسية التي يشهدها العالم، وما تتركه من آثار على أسعار النفط والغاز وتأمين أسواقهما.

أما البلدان العربية في شرق البحر المتوسط، فتمتلك فرصاً استثمارية واعدة في قطاعات عدة مثل السياحة والزراعة، فضلاً عن موقعها على سواحل البحر الأبيض المتوسط الذي يجعلها قريبة من أوروبا، حيث يمكن استثمار موانئها في تصدير النفط الخام والغاز المسال إلى الأسواق الأوروبية.

أما العراق، فيُعَدّ في مركز الفرص الاستثمارية؛ فهو قبل كل شيء بلد نفطي يتمتع بموارد جيدة للاستثمار، لاسيما إذا نجح في تقليل اعتماده على النفط وتشجيع القطاعات الإنتاجية المختلفة. كما أنه بلد زراعي غني بالأراضي الزراعية الخصبة والموارد المائية، ما يجعله في قلب الأمن الغذائي العربي.

ويمتاز العراق أيضاً بموقع جغرافي يجعله حلقة وصل حيوية في شبكات النقل العالمية، نظراً لوقوعه في قلب العالم القديم عند تقاطع قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا، مما يمنحه إمكانات كبيرة ليكون مركزاً لوجستياً إقليمياً وعالمياً. ومن بين أهم الموارد الاقتصادية التي يتمتع بها العراق، الإمكانات السياحية بمختلف أشكالها: التاريخية، والدينية، والطبيعية.

إن ما جاءت به مقررات القمتين العربية، السياسية والتنموية، يشكّل فرصاً اقتصادية واعدة للعراق في عدد من القطاعات الحيوية، أهمها:

1. القطاع الزراعي:

إن مبادرات الأمن الغذائي العربي، ولا سيما الأمن في مجال الحبوب، تجعل القطاع الزراعي في العراق ضمن دائرة الاستهداف في الخطط المستقبلية لتحقيق الأمن الغذائي العربي. إذ تُقدَّر الأراضي الزراعية في العراق عام 2022 بحوالي 13 مليون دونم، وهناك ما يزيد على 55 مليون دونم من الأراضي المهددة بالتصحر، أما الأراضي المتصحّرة فتُقدّر بحوالي 23 مليون دونم.

إن استصلاح الأراضي المهددة بالتصحر يمكن أن يُسهِم بشكل كبير في إنتاج الحبوب بمختلف أشكالها، وتحويلها إلى خزين استراتيجي لبلدان المنطقة العربية. لكن ذلك يتطلب رؤوس أموال ضخمة، وفي المقابل، فإن من يقوم بالاستثمار يطلب ضمانات كافية للحصول على عائد طويل الأجل من استثماراته الزراعية، ولا سيّما إذا كان المستثمر من دولة أخرى.

وتتطلع دول الخليج، خاصة المملكة العربية السعودية، إلى الاستثمار في القطاع الزراعي في العراق من خلال الدخول في شراكات ثنائية واستثمارات كبيرة تسهم في تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة. حيث تبحث المملكة عن فرص للاستثمار في الزراعة خارج حدودها. وقد جرت مباحثات بين وزارة الاستثمار السعودية والصندوق السعودي للتنمية مع وزارة الزراعة العراقية في 3 نيسان 2023 حول آفاق التعاون بين العراق والسعودية في المجال الزراعي ودخول الشركات السعودية للاستثمار في العراق.

وقد عرض الوفد السعودي حينها الاستثمار في زراعة مساحات شاسعة من الأراضي القريبة من الحدود السعودية. وتمتلك السعودية خبرة واسعة في مجال الاستثمار الزراعي، حيث نجح برنامج «الاستثمار الزراعي السعودي المسؤول في الخارج» خلال السنوات الماضية في إدارة استثمارات كبيرة بعدة دول أفريقية وعربية وغيرها. ويؤكد مختصون عراقيون على حاجة العراق إلى تطوير أنظمته الزراعية وإدخال التقنيات الحديثة، وهو ما يتطلب وجود التمويل السعودي لإقامة هذه المشاريع والنهوض بالواقع الزراعي في البلاد.[1]

1. هل تنجح السعودية في الاستثمار بقطاع الزراعة العراقي؟ | الخليج أونلاين.

قطاع النقل والمواصلات

إن طريق التنمية الذي دعا العراق الدول العربية للمشاركة فيه هو ممر دولي لا يقتصر دوره على تقديم تسهيلات النقل لدول المنطقة فحسب، بل هو ممر يخدم العالم بأسره. وبالرغم من أن تصميمه الأساسي يربط بين ميناء الفاو وتركيا، إلا أنه قابل للتفرع ليصل العراق بدول الجوار العربي ومنه إلى تركيا وأوروبا.

وتعد دولتَي الإمارات وقطر عضوين أساسيين في اللجنة الوزارية الرباعية لمشروع طريق التنمية، كما تلعب دولة الإمارات العربية المتحدة دوراً محورياً في المشروع. ففي نيسان 2024 وقّعت مجموعة موانئ أبو ظبي اتفاقية مبدئية مع الشركة العامة لموانئ العراق لتطوير ميناء الفاو الكبير والمنطقة الاقتصادية المحيطة به.[2] كما تسهم قطر في تمويل المشروع، حيث أعلنت عن استثمارات تصل إلى 10 مليارات دولار في مشاريع البنية التحتية والخدمات بالعراق، ضمن خطط تعزيز وتنويع استثماراتها ومواردها.[3]

إن الإسراع في تنفيذ طريق التنمية يعني تسريع عجلة النمو الاقتصادي لدول المنطقة برمتها، حيث يمكن عندئذٍ تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية التي ترغب في الاستفادة من التسهيلات اللوجستية التي يوفرها هذا الطريق. وهذه الاستثمارات، بطبيعة الحال، ستفتح آفاقاً واسعة لتوظيف الأيدي العاملة وتشغيل الموارد العاطلة في مختلف القطاعات الإنتاجية، سواء الزراعية أو الصناعية أو الخدمية. كما تعزز هذه المشاريع استقرار المنطقة، وتقلل من آثار الفقر وتكاليفه الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وبالتالي، فإن الإسراع في تشغيل الطريق وإزالة العوائق الفنية والاقتصادية والسياسية سينعكس إيجاباً على العراق ودول المنطقة من خلال زيادة وتيرة التنمية الاقتصادية ومعالجة مشاكلها الاقتصادية.

2. العراق وتركيا والإمارات وقطر. اجتماع مهم لبحث "طريق التنمية" | سكاي نيوز عربية.
3. طريق التنمية.. مصالح جيوسياسية واقتصادية تجمع تركيا والعراق وقطر والإمارات | أسباب.

قطاع السياحة

بالرغم من عدم وجود بند خاص بتفعيل قطاع السياحة في العراق والمنطقة، إلا أن الكثير من المبادرات تنعكس بشكل مباشر على واقع القطاع السياحي في العراق والمنطقة، لا سيما ما يتعلق بمكافحة الإرهاب ورفع المستوى الأمني، إذ يعد الوضع الأمني العامل الأهم في تطوير القطاع السياحي.

ويتمتّع العراق بإمكانات سياحية فريدة على الصعيد العالمي، سواء في مجال السياحة الأثرية أو الدينية أو زيارة المواقع الطبيعية. كما أن الاستثمار في القطاع السياحي يمكن أن يدر دخلاً أكبر من أي قطاع آخر، فضلاً عن تنشيطه للقطاعات الخدمية التي توفر فرص عمل أكثر من أي قطاع آخر.

ويُعد انعقاد القمة في بغداد بحد ذاته مؤشراً مهماً على استقرار الأمن وتحسن الخدمات، كما أن التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات المتكررة يعد مؤشراً صحياً على توافق مكونات الشعب العراقي على النظام السياسي بشكل عام، رغم تعدد الأعراق والديانات فيه.

إن الاستقرار الأمني والسياسي في العراق ودول الجوار العربي والإقليمي، إلى جانب توفير البنية التحتية اللازمة لتسهيل حركة النقل وتقديم الخدمات للسياح وتيسير إجراءات العبور، سيعزز السياحة البينية بين دول المنطقة، فضلاً عن السياحة القادمة من خارجها. وهذا من شأنه أن يعزز الروابط الثقافية بين شعوب المنطقة، كما يعزز الروابط الاقتصادية، ويتيح فرصاً استثمارية واعدة من خلال اجتذاب المستثمرين العرب والأجانب للاستثمار في قطاع السياحة وبقية القطاعات الاقتصادية.

ختاماً، إن ما يمكن أن تحققه القمة العربية من مكاسب اقتصادية للعراق والدول العربية على أرض الواقع يعتمد بالدرجة الأساس على جدية صناع القرار ومصداقية الحكومات ووعي الشعوب، لا سيما النخب السياسية. أما خلاف ذلك، فقد تُوصَد كل الأبواب التي فتحتها القمة العربية أمام العراق ودول المنطقة، وتبقى المنطقة أسيرة الغياب التنموي على خارطة الاقتصاد العالمي.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org